الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٩) يوم الخميس ١٨ ربيع الثانى سنة ١٣٣٦ — ٣١ يناير سنة ١٩١٨ (السنة الثامنة والثمانون)

إرادات سلطانية — قوانين — مراسيم عالية — قرارات

قانون نمرة ٢ لسنة ١٩١٨

قانون بامتداد سلطة المحاكم المختلطة الى أول فبراير سنة ١٩١٩

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وخصوصا على المادة الأربعين من الباب الثالث منها ؛

وعلى الأوامر العالية الصادرة فى ٦ يناير سنة ١٨٨١ وفى ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢ وفى ٢٨ يناير سنة ١٨٨٣ وفى ١٩ يناير سنة ١٨٨٤ وفى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ وفى ٣ فبراير سنة ١٨٩٠ وفى ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ وفى ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ وفى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٠ وفى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٥ وفى ٣٠ يناير سنة ١٩١٠ ؛ وعلى المراسيم الصادرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩١٥ وفى ٣١ يناير سنة ١٩١٦ وفى ٢٠ مارس سنة ١٩١٦ وفى ٣٠ يناير سنة ١٩١٧ بامتداد المدة الأولى للمحاكم المختلطة فى القطر المصرى امتدادا متواليا الى أول فبراير سنة ١٩١٨ ؛

ومن حيث ان حكومتنا قد اتفقت مع حكومات الدول ذات الشأن على امتداد سلطة المحاكم المذكورة لمدة سنة ؛

وبناء على ماعرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وحسنا بما هو آت :

مادة ١ — صار امتداد سلطة المحاكم المختلطة لسنة أخرى اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩١٨

٢ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون .

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٨

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير الحقانية — عبد الخالق ثروت

رئيس مجلس الوزراء — حسين رشدى

(ترجمة)

مرسوم بنزع ملكية قطعة أرض يستدعيها اجراء خط السكة الحديد الأميرية بين زقى والزقازيق

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر أحدهما فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ والآخر فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧ ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٦ شعبان سنة ١٣٢٣ (٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥) باعتبار خط السكة الحديد الأميرية المراد إنشاؤه فيما بين زقى والزقازيق بافليس القهلية والشرقية من المنافع العمومية ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى المجلس المشار اليه ؛

وحسنا بما هو آت :

مادة ١ — تنزع ملكية الأرض التى يستدعيها اجراء الخط المذكور بالطرق العادية وبحسب القواعد المتبعة ومساحتها قيراطان وسهمان ملك الأفراد بناحية النكارية بمديرية الشرقية ومبينة بالأصفر على الرسمين الموضحين لذلك والواردة بالكشوفات الملحقة بمرسومنا هذا .

٢ — على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٣٦ (١٩ يناير سنة ١٩١٨)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية — يوسف وهبة

رئيس مجلس الوزراء — حسين رشدى

كشف منوه عنه فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون نزع الملكية

بيان الأرض التى تقرر نزع ملكيتها لزوم الخط المستجد من زقى الى الزقازيق

نمرة مسلسلة	بيان صفة الأرض	مساحة وحدود الأرض	اسم صاحب التكليف أو واضع اليد
٣	أرض زراعية (خراجى) ببلدة النكارية مركز الزقازيق (شرقية) بحوض التحتانى نمرة ٢ ضمن نمرة ١١ فات زمام	قيراطان وسهمان (٢ ط ٣٦٧ مترا مربعا) — حدها البحرى وفى الأصيان وطوله ١٧ر٤٨ مترا والقبلى بعضه المحدد بنمرة ٤ باسم محمد أبو القاسم وشركاه وطوله ٢٥ر٣٠ مترا وبعضه المحدد بنمرة ٥ باسم حسن جلبى حويله وطوله ٩ر٩٠ أمتار وجملة الحد ١٥ر٤٠ مترا والشرق وأس مثلث والغربى المحدد بنمرة ٢ من ترعة الجردة منافع عمومية وطوله ٨٥ر١٨ مترا .	ورثة الشيخ على دباج

مساحة القطعة المقتضى نزع ملكيتها للمنافع العمومية لزوم الخط المستجد من زقى الى الزقازيق بالضبط بلغت قيراطين وسهمين أى ٢ ط ٣٦٧ مترا مربعا كما هو مبين بعاليه .

تحريرا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٧ — مندوب المالية (امضاء)

مهندس السكة الحديد (امضاء) — طبقا لأعمال الجنة الادارية (امضاء)

المقدار الوارد بهذه الاستمارة باسم ورثة الشيخ على دباج موقع عليه بجملة رهونات وحجوزات قضائية واختصاصات بعقود مسجلة . تحريرا فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١٧ صراف النكارية (امضاء)

المقدار الموضح بهذه الاستمارة مؤشر قرين اسم صاحب تكليف بجملة رهونات وحجوزات قضائية واختصاصات بعقود مسجلة كالمؤشر بالمكلفة نمرة ٢٣٦ تحريرا فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١٧

معتمد . تحريرا فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١٧ مديرية الشرقية (ختم)

كشف منوه عنه فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون نزع الملكية

ببيان الملاك المقيدة أسماؤهم فى المكلفة أو أسماء واضعى اليد على الأرض التى تقرر نزع ملكيتها لزوم الخط المستجد من زقى الى الزقازيق

نمرة مسلسلة	اسم البلدة والمركز والمديرية	اسم صاحب التكليف أو واضع اليد بمقتضى الكشف الاول .	محل اقامته وتبعيته
٣	بلدة النكارية مركز الزقازيق (شرقية)	ورثة الشيخ على دباج	شيبة النكارية — الحكومة المحلية

تحريرا فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٧ — الصراف (امضاء) — مندوب المالية (امضاء)

مهندس السكة الحديد (امضاء) — طبقا لأعمال الجنة الادارية (امضاء)

معتمد . تحريرا فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١٧ مديرية الشرقية (ختم)

إقفال ميناى دمياط ورشيد

ليكن معلوما لدى ذوى الشأن المصلحة أنه بناء على أمر صادر من قائد القوات فى القطر المصرى يقفل ميناآ ثغر دمياط ورشيد ويمتنع دخول المراكب الشراعية من كل نوع وذلك من الساعة الثانية عشرة ليلا ابتداء من يوم ١٦ فبراير سنة ١٩١٨ . ماعدا المراكب المشتغلة وحدها فى صيد الأسماك .